

ملخص الأوراق النقاشية

س) ما هو السبب الذي دفع جلالة الملك عبد الله الثاني لكتابة الأوراق النقاشية؟؟
تحفيز المواطنين للدخول في حوار بناء حول القضايا الكبرى التي تواجهها.

الورقة النقاشية الأولى: "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة"

تاريخها 2012\12\29

س) ما هو هدف المرشحين من الوصول لمجلس النواب؟؟
نيل شرف تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات التي تمس مصير الأردن وجميع الأردنيين.

س) ما هو الهدف الرئيسي من كتابة الورقة النقاشية الأولى؟؟
الحديث حول مجموعة من الممارسات التي يؤمن جلالته الملك أننا بحاجة الى تطويرها وتجديدها على امتداد رحلتنا الديمقراطية ضمن نظامنا الملكي الدستوري.

س) بين واجب المواطنين تجاه انتخابات مجلس النواب كما بينها جلالته الملك؟؟

1-) محاوره المرشحين للوقوف على توجهاتهم إزاء القضايا المهمة التي نعيشها (الوضع الإقتصادي/القضايا الوطنية ذات الأولوية/الرؤية المستقبلية للوطن)

2-) أن يتحاوروا فيما بينهم في مجالسهم والمنتديات الثقافية وفي مختلف المنابر الاجتماعية حول جميع قضايا الوطن دون أية قيود او محددات.

3-) أن يبادر الناخبون للتصويت على أساس مواقف المرشحين من الأولويات الأساسية التي يطلبها المواطنون, وليس على أساس العلاقات الشخصية.

الحوار والنقاش أساس نجاح الديمقراطية

س) ما هو اساس بناء النظام الديمقراطي؟؟

- ❖ قبول التنوع والاختلاف في الرأي, لان التصلب في المواقف والعنف والمقاطعة لا تقود الى النتائج المرجوة
- ❖ الوصول الى مقاربة متوازنة تجمع بين الحوار المنفتح, والمنافسة الشريفة, واتخاذ القرار عن وعي ودراية

حرصت الورقة النقاشية الاولى على مراجعة اهم ممارساتنا الديمقراطية وفي مقدمتها:- "كيف نختلف ضمن نقاشاتنا العامة, وكيف نتخذ القرار"

المواطنة الصالحة هي الاساس لديمقراطية نابضة بالحياة

هناك اربعة مبادئ لابد ان تتجذر في سلوكنا السياسي والاجتماعي حتى نبني النظام الديمقراطي المنشود, وتتجلى بما يلي:-

أولا :- احترام الرأي الآخر اساس الشراكة بين الجميع:-

- توسيع دائرة الاحترام والثقة المتبادلة بيننا, وهذا الاحترام المتبادل هو ما سيمكننا ان نتقن واجب الاستماع كما هو حق الحديث .
- ولا بد ان نعي ان تفهم الرأي الآخر هو اعلى درجات الاحترام, وان حرية التعبير لا تكتمل الا اذا التزمنا بمسؤولية الاستماع .

ثانيا:- المواطنة لا تكتمل الا بممارسة واجب المساءلة:-

الديمقراطية لا تصل الى مبتغاها بمجرد المشاركة بالانتخابات, بل هي عملية مستمرة من خلال:-

- ❖ مساءلة من يتولون المسؤولية, ومحاسبتهم على اساس الالتزامات التي قطعوها على انفسهم.
- ❖ الانخراط في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تواجه اسركم ومجتمعاتكم المحلية والوطن

- ❖ محاربة الفقر والبطالة
- ❖ تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات العامة
- ❖ الحد من آثار الغلاء المعيشي
- ❖ محاربة الفساد بأشكاله وأي إهدار للمال العام

ثالثاً:- قد نختلف لكننا لا نفترق فالحوار والتوافق واجب وطني مستمر:-

الاختلاف لا يؤشر على وجود خلل, وليس شكلاً لانعدام الولاء, بل ان الاختلاف المستند الى الاحترام هو دافع للحوار الذي يمثل جوهر الديمقراطية, كما ان الالتزام بالحوار هو السبيل لحل الاختلاف في الرأي.

الديمقراطية: هي الاداة التي تجعل من الحلول التوافقية أمراً يمكننا من المضي الى الأمام

يعتقد جلالة الملك ان الوصول للحلول التوافقية يقوم على مبدأ "أن نعطي كما نأخذ"

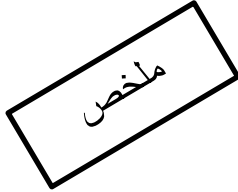
الايمان بالديمقراطية يستوجب الرفض الكامل للعنف وللتهديد باستخدامه, ونبذ تخريب الممتلكات العامة.

رابعاً:- جميعنا شركاء في التضحيات والمكاسب
كيف نتأكد اننا على الطريق الصحيح للوصول الى الديمقراطية؟؟
■ من خلال الحملات الانتخابية, وخلال السنوات التي تلي الانتخابات القادمة.

ماذا يتحقق من الالتزام بالمبادئ الديمقراطية؟؟

- الاحساس بالكرامة والاعتزاز بما ننجزه سوياً كشعب واحد.
- الايمان بأن طريقنا نحو الازدهار والأمان ينطلق من ديمقراطيتنا التي تتعزز يوماً بعد يوم.

- المشاركة بقوة في صناعة مستقبل الاردن من خلال التصويت في الانتخابات, والالتزام بالديمقراطية نهج حياة.
- إدامة الحوار البناء القائم على الاحترام بين المواطنين
- تجذير اسس التعامل الحضاري بين المواطنين, وثقافة العمل التطوعي, بما يقود الى مستويات متقدمة من الثقة والعطاء في المجتمع.



اشارت الورقة النقاشية الاولى الى:-

- ❖ الالتزام بمبادئ المواطنة الحقة
- ❖ الاحترام المتبادل
- ❖ ممارسة واجب المساءلة
- ❖ الشراكة في التضحيات والمكاسب
- ❖ الحوار البناء وصولا الى التوافق

الورقة النقاشية الثانية:-"تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين"

تاريخها 2013\1\16

- تهدف التعديلات الدستورية الى تمكين شعبنا الاردني من رسم مستقبل الوطن بشفافية وعدالة وبمشاركة الجميع, حيث شملت على:-
- {تعزيز الفصل والتوازن بين السلطات, ورسخت استقلال القضاء, وصون حقوق المواطن, كما تم انشاء محكمة دستورية, وهيئة مستقلة للانتخاب}.
- المجتمع الديمقراطي المتقدم هو نتاج التعلم من التجارب المتراكمة, والجهود المشتركة, وتطويره مع مرور الوقت.
- الاصلاح الديمقراطي لا يختزل بمجرد تعديل القوانين والانظمة, انما يتطلب تطويرا مستمرا للنهج الذي يحكم الممارسات والعلاقة بين المواطنين, والجهاز الحكومي, والنواب.
- ركز جلالة الملك عبدالله الثاني في هذه الورقة حول احد اهم جوانب التطور الديمقراطي, الا وهو الانتقال نحو نهج الحكومات البرلمانية.

✕ الأنظمة الديمقراطية والنموذج الاردني

المبدأ الاساس للديمقراطيات الحديثة يقوم على اختيار الشعب لممثلين ينوبون عنه في اتخاذ القرارات على مستوى الوطن.

أبرز النماذج التي ظهرت من تطبيق هذا المبدأ الديمقراطي:-

- ❖ جمهوريات تتبنى الانظمة الرئاسية:- مثل فرنسا, يخول الرئيس المنتخب تعيين حكومة بشكل مباشر, مع موافقة البرلمان في بعض الاحيان.
- ❖ جمهوريات تتبنى الانظمة البرلمانية:- مثل تركيا, غالبا ما يتم تشكيل الحكومة من خلال رئيس وزراء يمثل حزب الأغلبية في البرلمان.
- ❖ الملكيات الدستورية:- مثل اسبانيا وبلجيكا, الحكومات غالبا ما تشكل من قبل حزب الاغلبية المنتخب. (تشبه الجمهوريات البرلمانية)

النظام السياسي لكل دولة يعكس بالمجمل التاريخ والثقافة الخاصة بها

مصر وتونس => انظمة جمهورية
الأردن والمغرب => ملكيات دستورية

✕ الانتقال الى الحكومات البرلمانية

يؤدي الى تعميق الديمقراطية

آلية اختيار رئيس الوزراء والفريق الوزاري في الاردن على اساس مزاياهم القيادية وخبراتهم العلمية والعملية, والحصول على ثقة مجلس النواب, لعدم وجود احزاب سياسية فاعلة.

اذن فاشراك النواب في الحكومات هو من باب الاستثناء وليس القاعدة.

اول خطوة في بناء نظام الحكومات البرلمانية هي تغيير آلية اختيار رئيس الوزراء, وفقا للمعايير التالية:-

✓ ليس من الضروري ان يكون عضوا في مجلس النواب

- ✓ سيتم تكليفه بالتشاور مع ائتلاف الاغلبية من الكتل النيابية, واذا لم يبرز ائتلاف اغلبية فسيتم بالتشاور مع جميع الكتل النيابية.
- ✓ يقوم رئيس الوزراء المكلف بالتشاور مع الكتل النيابية لتشكيل الحكومة البرلمانية الجديدة والاتفاق على برنامجها.
- ✓ الحصول على ثقة مجلس النواب والمحافظة عليها.

☒ متطلبات التحول الديمقراطي الناجح

إن الوصول الى نظام الحكومات البرلمانية الشامل يعتمد على ثلاثة متطلبات أساسية - تركز على الخبرة المتراكمة والأداء الفاعل - وهي:-

- أولاً:- حاجتنا الى بروز احزاب وطنية فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وأولويات وهموم المجتمعات المحلية
- ثانياً:- تطوير عمل الجهاز الحكومي على اسس المهنية والحياد, بعيدا عن تسييس العمل.
- ثالثاً:- تغيير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية

☒ نظرة مستقبلية: الادوار والمسؤوليات

الورقة النقاشية الثالثة:- " أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة "

تاريخها 2013\3\2

سعى جلالة الملك من خلال هذه الورقة الى تقديم اجتهاد يوضح ادوار ومسؤوليات جميع اطراف المعادلة السياسية, ولمناقشة التطور السياسي في الأردن. أهم القيم الضرورية لإنجاز التحول الديمقراطي وارساء نهج الحكومات البرلمانية:-

- تعزيز مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات
- حماية الحقوق الراسخة لجميع المواطنين
- تأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع

تكمّن اهمية هذه القيم للتأكد من انه سيتم الحفاظ على التوازن بين احترام ارادة الاغلبية السياسية وحماية حقوق الاقلية وسائر المجتمع في كل محطة من محطات التطور التي نمر بها.

(س) ما هي اهمية الاستمرار في تطوير النظام الانتخابي؟؟

الوصول الى نظام:-

1- اكثر عدالة وتمثيلا

2- يحمي التعددية السياسية ويغنيها

3- يوفر فرصة عادلة للتنافس

4- يشكل حافزا لتطور الحكومات البرلمانية على اسس حزبية

الحكومة البرلمانية :- ترتيب العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على ان تكون السلطة التنفيذية خاضعة لمساءلة الاغلبية النيابية من خلال منح الثقة او حجبها.

في التعديلات الدستورية الاخيرة تم تطوير الية منح الثقة وحجبها (تمنح الثقة لكل وزارة على حدة بدلا من التي تتطلب حجب او منح الثقة للحكومة)

إن الممارسة السياسية في الحكومات البرلمانية المتعارف عليها عالميا تسمح بالجمع بين الوزارة والنيابة , ودستورنا يسمح بذلك , لكن بالتوازي مع المتطلبات الاتية:-

1) وجود منظومة متطورة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة

2) أن يكون اشراك النواب في الحكومة متدرجا وبالتوازي مع نضج العمل السياسي النيابي الحزبي

3) ان تطور عمل الجهاز الحكومي ليصبح اكثر مهنية وحياد بعيدا عن تسييس الاداء , ليكون مرجعا موثوقا لدعم وزراء الحكومات البرلمانية في صنع القرار.

✕ دور الاحزاب السياسية:-

الدور الرئيسي للأحزاب : تحويل ما ينادي به الافراد الى خطط عمل مشتركة باقتراحات واقعية عملية تسهم في تقدم الوطن.

رؤية جلالة الملك لنظامنا السياسي: تطوير عدد منطقي من الاحزاب السياسية الرئيسية ذات القواعد الممتدة على مستوى الوطن, لتعكس مختلف توجهات الاطيفاف السياسية.

التحديات المفروضة على الاحزاب الاردنية:-

- 1) مساهمة الاحزاب في تطوير وتجذير رؤية وطنية لحياتنا السياسية.
- 2) التزام الاحزاب بالعمل الجماعي, والتقييد بالمبادئ المشتركة, وتبني السياسات ذات الاولوية.
- 3) تبني الاحزاب لبرامج واضحة ونظم عمل مهنية.

✕ دور مجلس النواب:-

يتمثل دور مجلس النواب في تشريع قوانين ذات اولوية, يصب تنفيذها في مصالح وطنية عليا, وممارسة دوره في الرقابة على الحكومة ومساءلتها على ما تتخذ من قرارات. وبدوره, يخضع المجلس لمساءلة المواطنين الذين انتخبوا اعضاءه.

المسؤوليات التي على كل نائب النهوض بها:-

- 1) ان يكون هدف النائب الحقيقي خدمة الصالح العام.
- 2) ان يعكس اداء النائب توازنا بين المصالح على المستوى المحلي {مناطقهم وقواعدهم الانتخابية} والمستوى الوطني {المصالح العليا للوطن}.
- 3) ان يوازن النائب بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة.
- 4) ان تكون علاقة النائب بالحكومة مبنية على اسس موضوعية وليست مصلحة

✕ دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:-

يقع على عاتق الحكومة اعداد وتنفيذ برنامج عمل شامل يهدف الى تحقيق الازدهار وتوفير الامن لجميع ابناء الاردن.

تسهم الخطوات التالية في تعميق المسؤوليات التي تنهض بها الحكومة:-

- ❖ نيل الثقة النيابية والمحافظة عليها.
- ❖ وضع معايير للعمل الحكومي المتميز.
- ❖ تبني نهج الشفافية والحاكمة الرشيدة وترجمته قولا وعملا.

✕ دور الملكية:-

- 1) حرص الملكية الهاشمية على اتباع نهج يستشرف المستقبل, والمحافظة على دور الملك كقائد موحد يحمي مجتمعا من الانزلاق نحو اي حالة استقطاب, كما يحمي قيمنا الاردنية الاصلية.
- 2) الدفاع عن قضايانا المصيرية المرتبطة بالسياسة الخارجية وامننا القومي.
- 3) حماية تراثنا الديني ونسيجنا الاجتماعي.

✕ دور المواطن:-

المواطن هو اللبنة الاساسية في بناء النظام الديمقراطي, فانخراطه في الحياة العامة ضروري من اجل تطوير نظام الاحزاب السياسية الفاعلة الذي نحتاجه.

محاور مشاركة المواطنين في الرأي العام :-

- 1) الوعي والبحث المستمر عن الحقيقة.
- 2) اقتراح الافكار والحلول البديلة.
- 3) المواطنة الفاعلة, واتخاذ الحوار البناء وسيلة اولى للاعتراض.

الورقة النقاشية الرابعة:- " نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة "

تاريخها 2\6\2013

الهدف الاساسي من الاصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار, من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية, بحيث نصل الى حكومات مستندة الى احزاب برامجية وطنية.

صلب الورقة النقاشية الرابعة:-

من اهم متطلبات التحول الديمقراطي تعزيز المجتمع المدني ودوره في مراقبة الاداء السياسي وتطويره نحو الافضل, عبر ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع.

ركزت الورقة النقاشية الرابعة على المواطنة الفاعلة.

ترتكز المواطنة الفاعلة على:-

1-حق المشاركة 2-واجب المشاركة 3-مسؤولية المشاركة

مسؤولية المشاركة تعتمد على المبادئ التالية:-

- ان الانخراط في الحياة السياسية يشكل حق اساسي لكل مواطن, مع وجوب حماية الحيز العام المتاح للتعبير الحر عن الآراء السياسية المختلفة.
 - ان المشاركة السياسية في جوهرها تشكل مسؤولية وواجب.
- جزء من هذه المسؤولية عبر اختيار شكل المستقبل للأجيال القادمة.
- وواجبنا كمواطنين لا ينتهي بمجرد القيام بعملية التصويت .
- ان المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية ترتب مسؤوليات على كل فرد منا فيما يتعلق بكيفية الانخراط في العمل السياسي.
- المضي في تمكين ديمقراطي يوفر ادوات المواطنة الفاعلة:-

- ✓ برنامج التمكين الديمقراطي يساهم في ترسيخ المواطنة الفاعلة.
- ✓ ويدعم مشاريع تهدف الى تعزيز مناخ المساءلة والشفافية, واتاحة فرص جديدة امام الاردنيين لمناقشة القضايا المهمة التي تواجه الوطن.
- ✓ يقدم المساعدة لمن يحملون افكارا تهدف لزيادة انخراط المواطنين في مجتمعاتهم.

مجموعة المبادئ التي يعمل برنامج التمكين الديمقراطي ضمنها:-

- ❖ أن يعمل البرنامج وفق اسس غير حزبية تلتزم الحياد؛ لأنه يدعم المؤسسات الكبيرة والصغيرة التي تهدف لتعزيز المشاركة السياسية والمدنية, ولن يقدم الدعم للأحزاب السياسية.
- ❖ أن ينتهج البرنامج على اسس الشفافية لدى تقديم الدعم.

الورقة النقاشية الخامسة:- " تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف, والمنجزات, والأعراف السياسية "

تاريخها 2014\9\13

الهدف النهائي للأوراق النقاشية الاربعة الأولى تتمثل في ديمقراطية أردنية متجددة وحيوية تقوم على:-

- 1) ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية
- 2) تحت مظلة الملكية الدستورية
- 3) معززا بمشاركة شعبية فاعلة " المواطنة الفاعلة "

يسعى جلالة الملك عبر الورقة النقاشية الخامسة الى الوقوف على محطات الانجاز التي تم تحقيقها على ثلاثة مسارات متوازية, اضافة الى عرض محطات الانجاز التالية التي لابد من تحقيقها.

وفيما يلي اهم محطات الانجاز التي تم تحقيقها:-

☒ أولاً: محطات الانجاز التشريعي:-

يتضمن الانجازات التي تم تحقيقها في مجال اصلاح التشريعات, ومن اهمها:-

- 1) إقرار تعديلات دستورية ترسخ منظومة الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات, كما انها تعزز, الحريات وتستحدث مؤسسات ديمقراطية جديدة.
- 2) انجاز حزمة جديدة من التشريعات النازمة للحياة السياسية.

- (3) تطبيق قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة بما يكرس المبدأ العام لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية فقط.
- (4) تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب ليكون اكثر فاعلية.

✕ ثانيا: محطات الانجاز المؤسسي:-

يتضمن هذا المسار تعزيز بعض مؤسسات الدولة القائمة, وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة. على النحو الاتي:-

- (1) انشاء محكمة دستورية تختص بتفسير النصوص الدستورية والرقابة على دستورية القوانين.
- (2) استحداث هيئة مستقلة للانتخاب.
- (3) تأسيس مجلس النواب مركزا للدراسات والبحوث التشريعية يدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة.
- (4) الاستمرار في تدعيم السلطة القضائية وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية .
- (5) الاستمرار في دعم المركز الوطني لحقوق الانسان وشبكة من المؤسسات المعنية بحقوق الانسان.
- (6) متابعة العمل في برنامج تطوير القطاع العام .
- (7) القيام بالعديد من الاصلاحات في المؤسسات الامنية الوطنية.

✕ ثالثا: محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية:-

يشتمل هذا المسار على تحديد القيم والممارسات الجوهرية, إضافة الى أدوار الاطراف الرئيسية في المعادلة السياسية, حيث غدت القيم الضرورية لعملية تحول ديمقراطي ناجحة نحو حكومات برلمانية معروفة لجميع الاردنيين, وتشمل {الاعتدال, والتسامح, والانفتاح, والتعددية, وإشراك جميع مكونات المجتمع, واحترام الآخرين والشعور بهم, واحترام سيادة القانون, وصون حقوق المواطن, وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع}.

يترتب على جميع الاطراف السياسية تبني القيم والممارسات التي تتجلى فيما يلي:-

- 1) يقع على عاتق الملكية الهاشمية مسؤوليات توفير نهج قيادي جامع لكل المكونات يستشرف المستقبل بهدف تحقيق الازدهار لأجيال الوطن.
- 2) يقع على كاهل اعضاء مجلس الامة العمل بتفان لخدمة الصالح العام, وان يعكس ادائهم توازنا بين المصالح الوطنية والمحلية, وبين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة للحكومة.
- 3) يقع على الحكومة وضع وتنفيذ خطط وبرامج عمل شاملة تهدف الى توفير الفرص الاقتصادية وتحقيق الازدهار الذي يستحقه الوطن.
- 4) يقع على الاحزاب السياسية مسؤولية الاندماج للوصول الى عدد منطقي من الاحزاب الرئيسية الممتدة على مستوى الوطن.
- 5) اما المواطنون فيقع عليهم مسؤولية المشاركة الفاعلة والبناءة في جميع نواحي الحياة.

تضاعف عدد مؤسسات المجتمع المدني في الخمس سنوات الماضية ليصل عددها اليوم اكثر من 6000 مؤسسة.

وتم تحقيق اكثر من 1000 فكرة شبابية منها :-

الطالبة فرات ملكاوي: بادرت لتطوير مجلس طلبة نموذجي في مدرستها في منطقة عرجان, يحاكي مجلس النواب.

الطالبة هنية الضمور: بادرت لإعداد 12 حلقة لبرنامج حوارى تفاعلي بث عبر الإذاعات المحلية لمحافظة الكرك, ويهدف الى تبني اسلوب عملي لحل القضايا المحلية.

الطالب محمد العمور: الذي بادر لعلاج العنف الجامعي عن طريق جلسات حوارية.

نظرة مستقبلية:-

- 1) يتوجب على المشرعين تطوير القوانين السياسية الرئيسية, بما يضمن التوافق والارتقاء بتجربة الحكومة البرلمانية.
- 2) اما الحكومات, فيجب عليها الاستمرار في تطوير اداء القطاع العام والجهاز الحكومي.
- 3) يتعين على الاحزاب السياسية الاستمرار في تطوير نظمها الداخلية .

- 4) الاستمرار في بناء قدرات السلطة القضائية لان العدل هو اساس الحكم.
- 5) على اللجنة الملكية تقييم العمل ومتابعة الانجاز.
- 6) على مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص انتاج افكار وابحاث تقدم حولا للتحديات التي تواجه المملكة.

الاعراف السياسية: هي عادات وممارسات غير مدونة، قد لا يكون لها قوة القانون، الا انها شرط اساسي لعمل نظامنا السياسي بشكل فعال وواقعي.

عليه فإنه يتوجب على كل من مجلس الامة والحكومة تطوير الاعراف القائمة وارساء اعراف جديدة.

الورقة النقاشية السادسة:- " سيادة القانون اساس الدولة المدنية "

تاريخها 2016\10\6

تحدثت هذه الورقة عن سيادة القانون المعبر الحقيقي عن حبنا لوطننا الذ نعتز به.

ان مسؤولية تطبيق واناذ سيادة القانون تقع على عاتق الدولة، ولكن في الوقت نفسه يتحمل كل مواطن مسؤولية ممارسة وترسيخ سيادة القانون في حياته اليومية.

سيادة القانون هي الضمان للحفاظ على حقوق الاقلية والغالبية، والاداة المثلى لتعزيز العدالة الاجتماعية.



سيادة القانون اساس الادارة الحصرية : التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص اساس نهجها.

ان مبدأ سيادة القانون جاء ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وافرادها بلا استثناء.

ان التواني في تطبيق القانون بعدالة وشفافية وكفاءة يؤدي الى ضياع الحقوق ويضعف الثقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها.

ولضمان سيادة القانون لابد من وجود آليات رقابة فعالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية.

الواسطة والمحسوبية: سلوكيات تفتك بالمسيرة التنموية والنهضوية للمجتمعات, وتنخر بما تم انجازه وبناءه.

تطوير جهاز القضاء اساس لتعزيز سيادة القانون: فالمواطن يلجأ الى القضاء لثقته بقدرته على انصافه واعطاءه حقوقه بأسرع وقت, وان غاب هذا الامر تزعزعت ثقة المواطن بالقضاء.

سيادة القانون عماد الدولة المدنية: والدولة المدنية هي الدولة التي تحتكم الى القانون والدستور الذي تطبقه دون محاباة, وتعتمد الفصل بين السلطات الثلاث, وترتكز على السلام والتسامح وتمتاز باحترامها للتعددية, وتحترم الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين.

مجلة السيف